قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2022–1990

Measuring the Impact of Public Expenditure on Economic Growth in Sudan during the Period 1990–2022

د .علي عبدالرحمن سالم احمد Dr. Ali Abdalrhman Salem Ahmad

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والدراسات التجارية، جامعة كردفان، السودان

aliabdalbur702@gmail.com

د .عز الدين مُحَمَّد فضل الله عبدالله Dr. Ezeldeen Mohammed Fadlallah Abdalla

قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والدراسات التجارية، جامعة كردفان، السودان

eizeddinn@gmail.com

انعام مُحَمَّد حسن سالم Enaam Mohamed Hassan Salim

قسم الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة كردفان، السودان

واثر فؤاد حمزه تبن Wather Foaud Hamza Tiben

قسم الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة كردفان، السودان

watherfouad702@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1990–2022. باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) تم تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي الكلي، مع تمييز الآثار في الأجلين القصير والطويل. أظهرت النتائج أن زيادة الإنفاق العام بنسبة 1 % تؤدي إلى انخفاض النمو بنسبة 0.11 % في الأجل القصير وأن نحو 19 % من الانحراف عن التوازن الطويل يُصحَّح في كل فترة . بينما تبين أن معامل الإنفاق في الأجل الطويل إيجابي بواقع 0.0436، مما يعني أن زيادة الإنفاق بنسبة 1 % ترفع النمو بنسبة 0.0436 % في المدى البعيد. يُعزى التأثير السلبي القصير إلى مزاحمة القطاع الخاص وتركيز الإنفاق على بنود استهلاكية، ما يتفق مع الأدلة التي تشير إلى أن الاستهلاك الحكومي لا يعزز النمو وأن تضخم حجم الحكومة قد يبطئ النشاط الاقتصادي. أما التأثير الإيجابي طويل الأجل فيرتبط بإسهام الإنفاق الاستثماري في تطوير رأس المال البشري والبنية التحتية. توصي الدراسة بإعادة هيكلة الإنفاق لصالح القطاعات الإنتاجية، وتعزيز كفاءة الإدارة المالية، وتنويع الإيرادات غير النفطية لتحقيق نمو مستدام.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام؛ النمو الاقتصادي؛ نموذج ARDL؛ السودان؛ السياسة المالية.

Abstract:

This study examines the impact of public expenditure on economic growth in Sudan using annual data from 1990 to 2022. An autoregressive distributed lag (ARDL) model is employed to disentangle short- and long-run relationships between real GDP and total government spending. The short-run results show that a 1 percent increase in public spending reduces growth by about 0.11 percent and that roughly 19 percent of any disequilibrium is corrected each period. In the long run, the cointegrating coefficient on public spending is positive (0.0436), indicating that a 1 percent increase in spending raises real GDP by 0.0436 percent . The negative short-run effect reflects crowding-out and a bias toward current expenditures, consistent with evidence that government consumption does not foster growth and that larger government size can slow economic activity. By contrast, the positive long-run effect is linked to productive investment in human capital and infrastructure. The findings suggest that fiscal policy should be oriented toward productive sectors, improve spending efficiency, and diversify revenue sources to achieve sustainable growth.

Keywords: public expenditure; economic growth; ARDL model; Sudan; fiscal policy,

المقدمة:

يُعَدّ الإنفاق العام أحد أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، إذ يشكّل جانباً محورياً من السياسة المالية ويؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على النمو الاقتصادي. فالإنفاق الحكومي لا يقتصر دوره على توفير السلع والخدمات العامة التي يعجز القطاع الخاص عن توفيرها بالكفاءة المطلوبة، وإنما يتجاوز ذلك ليصبح وسيلةً لإعادة توزيع الدخل، وتثبيت الاستقرار الكلي، وتحفيز النشاط الاقتصادي في فترات الركود. ومن هنا، ظلّت العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي موضع جدل واسع في الفكر الاقتصادي والنقاشات التطبيقية على حد سواء.

فعلى المستوى النظري، ينقسم الجدل إلى اتجاهين رئيسيين. الاتجاه الأول، المتمثل في المدرسة الكينزية، يؤكد أن زيادة الإنفاق الحكومي تساهم في رفع مستوى الطلب الكلي من خلال آلية المضاعف، ومن ثم تؤدي إلى تحفيز الإنتاج والناتج المحلي. وقد برز هذا المنظور بوضوح في نماذج IS–LM وAS–AD، وكذلك في النماذج الكينزية الحديثة التي تفترض وجود اختلالات سعرية أو جمود في الأجور والأسعار. أما الاتجاه الثاني، المتمثل في المدرسة الكلاسيكية الجديدة ونماذج النمو الداخلي، فينظر إلى الإنفاق العام من زاويتين متناقضتين: فمن ناحية يمكن أن يكون الإنفاق الحكومي، خاصة الاستثماري منه، مصدراً لتعزيز تراكم رأس المال ورفع إنتاجية عوامل الإنتاج(Aschauer, 1989) ؛ ومن ناحية أخرى قد يصبح عبئاً على الاقتصاد إذا تجاوز مستوياته المثلى أو تم توجيهه نحو مجالات استهلاكية منخفضة العائد، إذ قد يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص وتراجع كفاءة تخصيص الموارد.

تؤكد الأدبيات التطبيقية هذه الطبيعة المزدوجة للإنفاق العام. فقد أظهرت دراسات مقطعية ودولية نتائج متباينة، حيث توصل Barro (1991) إلى أن الاستهلاك الحكومي يرتبط سلباً بمعدلات النمو الاقتصادي عبر البلدان، بينما وجدت دراسة إيسترلي وريبلو (1993) أن الإنفاق الاستثماري في البنية التحتية، وخاصة في قطاعات النقل والاتصالات، يرتبط إيجابياً بالنمو. وخلصت دراسة .(Devarajan et al., 1996) إلى أن تركيب الإنفاق أهم من حجمه الكلي، حيث يمكن أن يكون الإنفاق الجاري على حساب الاستثماري عاملاً معيقاً للنمو طويل الأجل. هذه النتائج المتباينة تشير إلى أن أثر الإنفاق الحكومي ليس مطلقاً بل مشروطاً بعوامل بنيوية ومالية ومؤسسية تحدد مدى إنتاجيته.

في السياق السوداني، يكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة بالنظر إلى التحولات العميقة التي شهدها الاقتصاد خلال العقود الأخيرة. فقد أدى انفصال جنوب السودان في عام 2011 إلى فقدان الجزء الأكبر من عائدات النفط، مما أوجد اختلالات مالية وهيكلية حادة انعكست في ارتفاع مستويات العجز واعتماد متزايد على الإنفاق الجاري، ولا سيما المرتبط بالإنفاق الإداري والأمني، على حساب الإنفاق الاستثماري المنتج. وتشير تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى أن هيكل الإنفاق العام في السودان يميل بدرجة واضحة نحو الإنفاق الاستهلاكي قصير الأجل، في حين يُخصَّص نصيب أقل للاستثمار في البنية التحتية والتعليم والصحة، وهو ما يضعف قدرة المالية العامة على دعم النمو الشامل والمستدام.

وقد جاءت الأدلة التجريبية في السودان متناقضة هي الأخرى. فبينما أظهرت دراسة صالح (2012) وجود علاقة تتوافق مع "قانون فاغنر" حيث يتوسع الإنفاق العام استجابة للنمو الاقتصادي، توصل إبعيد الله (2013) إلى نتائج تدعم الفرضية الكينزية بوجود علاقة سببية من الإنفاق العام إلى الناتج المحلي. في المقابل، لم يجد إبراهيم وبشير (2019) أدلة قوية تدعم أياً من الفرضيتين على المدى الطويل خلال الفترة 1977–2016. اما حسن وسفيان (2022) حيث اظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ،ونجد ان دراسة مُحَّد عبدالله (2025) أظهرت النتائج عن وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في السودان هذا التباين يعكس تعقيد الواقع السوداني وحساسية النتائج للفترات الزمنية المستخدمة، إضافة إلى طبيعة البيانات والأساليب القياسية المطبقة.

انطلاقاً مما سبق، فإن إعادة دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في السودان، باستخدام بيانات حديثة وأطر قياسية متطورة قادرة على معالجة مشاكل السببية المتبادلة ,المشاكل البنيوية، يمثل ضرورة علمية وعملية. كما أن التمييز بين مكونات الإنفاق (الجاري والرأسمالي) وتحليل أثر كل منها على النمو يمثّل مساهمة أساسية لفهم طبيعة السياسة المالية المثلى في سياق اقتصادي يعاني من ندرة الموارد واختلالات هيكلية عميقة. وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال بحثي رئيسي: ما هو أثر الإنفاق العام، بشقيه الجاري والرأسمالي، على النمو الاقتصادي في السودان، وما طبيعة العلاقة السببية بينهما في الأجلين القصير والطويل؟

وبناءً على ذلك، تسعى هذه الورقة إلى تقديم إسهام علمي في الأدبيات الخاصة بالاقتصاد السوداني، من خلال تحليل معمّق للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو، متكئة على خبرة الأدبيات الدولية(Aschauer, 1989؛ Barro, 1990 ؛ Devarajan ،Easterly & Rebelo, 1993 et al., 1996) والبحوث المحلية(Salih, 2012 ؛ Ibrahim & Bashir, 2019)؛Ebaidalla, 2013 ، حسن وسفيان (2022)، بهدف صياغة توصيات عملية تساعد صانعي السياسات في السودان على توجيه الموارد العامة بكفاءة نحو القطاعات ذات الأثر الأكبر في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

أسئلة الدراسة وفرضياتها:

أسئلة الدراسة:

1. هل للإنفاق العام الكلي أثر معنوي على النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) في السودان خلال الفترة محل الدراسة؟
2. ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل في إطار نموذجARDL ؟
3. هل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو في السودان تتوافق مع الفرضية الكينزية (حيث يقود الإنفاق إلى نمو الناتج) أم مع قانون فاغنر (حيث يقود النمو إلى توسع الإنفاق العام)؟

4. كيف أثرت التحولات الاقتصادية والمالية التي مرّ بها السودان، خاصة بعد انفصال جنوب السودان في 2011، على قوة واتجاه العلاقة بين الإنفاق والنمو؟

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1990–2022. باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL)، مع تحليل التأثيرات طويلة وقصيرة الاجل وتقييمها بما يساعد في رسم سياسة مالية ناجعه.

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة على الوقوف على مدى التأثيرات التي يحدثها الانفاق العام علي النمو الاقتصادي في السودان مع الاخذ في الاعتبار المده التي يستغرقها الانفاق العام للتأثير على النمو الاقتصادي.

فرضيات الدراسة:

استناداً إلى ما سبق، وبما يتناسب مع استخدام إجمالي الإنفاق العام، يمكن صياغة الفرضيات على النحو الآتي:

- **الفرضية الرئيسة** :يوجد أثر معنوي لإجمالي الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في السودان.

ومنها تتفرع الفرضيات التالية:

- في الأجل القصير، يتوقع أن يكون للإنفاق العام أثر إيجابي على النمو الاقتصادي بما يتسق مع الفرضية الكينزية.
- في الأجل الطويل، قد يظهر اتجاه معاكس بحيث يتجسد قانون فاغنر، أي أن النمو الاقتصادي هو الذي يقود إلى توسع حجم الإنفاق العام.
- العلاقة بين الإنفاق العام والنمو في السودان تتأثر بالتحولات الهيكلية، وخاصة ما بعد 2011، بما يعكس خصوصية المرحلة الاقتصادية.

البيانات والمنهجية:

مصادر البيانات وطبيعتها:

تعتمد هذه الدراسة على بيانات سنوية تغطي الفترة من عام 1990 وحتى عام 2022، حيث يمثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتغير التابع الذي يقيس النمو الاقتصادي، في حين جرى اعتماد إجمالي الإنفاق العام باعتباره المتغير المستقل الرئيسي. وقد جرى الحصول على هذه البيانات من مصادر دولية ووطنية موثوقة تمثلت في مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي، والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي، بالإضافة إلى الإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. ولتحقيق ملاءمة البيانات للأغراض القياسية، تم تحويلها إلى لوغاريتماتها الطبيعية، بحيث يرمز lngGDP)\ln(GDP)ln(GDP إلى اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

و ngGOV)\ln(GOV)ln(GOV) إلى اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الإنفاق العام. ويستند هذا التحويل إلى دوافع منهجية تتمثل في ضمان خطية العلاقة بين المتغيرات، وتقليل أثر مشكلة التباين غير المتجانس، فضلاً عن تبسيط تفسير معاملات الانحدار من حيث المرونات النسبية.

خصائص السلاسل الزمنية واختبار السكون:

قبل الشروع في التقدير القياسي، كان من الضروري التحقق من خصائص السكون والاستقرار للسلاسل الزمنية المستخدمة، إذ إن استخدام بيانات غير ساكنة يؤدي إلى نتائج مضللة أو علاقات زائفة. وقد تم تطبيق اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF)للتحقق من رتبة تكامل المتغيرات. وأظهرت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لم يكن ساكناً عند المستوى، ولكنه أصبح ساكناً بعد أخذ الفرق الأول، ما يعني أنه متكامل من الدرجة الأولى .I(1)I(1)I(1)في المقابل، تبين أن إجمالي الإنفاق العام ساكن عند المستوى، أي أنه متكامل من الدرجة صفر .I(0)I(0)I(0)هذا التباين في رتبة التكامل يعزز اختيار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) باعتباره الأنسب لهذه الدراسة، إذ يتيح تقدير العلاقات بين متغيرات مدمجة من الدرجة صفر وأخرى من الدرجة الأولى في إطار واحد دون الحاجة إلى تجانس درجة التكامل.

النموذج القياسي والصياغة الرياضية:

اختير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) الذي طوره Pesaran وآخرون (2001)، نظراً لما يتميز به من مرونة وقدرة على التعامل مع عينات زمنية قصيرة نسبياً وبيانات متباينة في خصائصها من حيث السكون. ويتيح هذا النموذج تحليل كل من الأجل القصير والأجل الطويل ضمن صياغة واحدة، وهو ما يمنحه ميزة تفسيرية إضافية بالمقارنة مع النماذج التقليدية.

يمكن التعبير عن النموذج الأساسي في صورته العامة كالآتي:

$$\ln(GDP)_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \ln(GDP)_{t-i} + \sum_{j=0}^{q} \beta_j \ln(GOV)_{t-j} + \varepsilon_t$$

ولتفكيك العلاقة إلى مكوناتها قصيرة الأجل وطويلة الأجل، تمت صياغة النموذج في صورة تمثيل تصحيح الخطأ (Error Correction Representation)، ليأخذ الشكل الآتي:

$$\Delta \ln(GDP)_t \quad \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p-1} \alpha_i \Delta \ln(GDP)_{t-i} + \sum_{j=0}^{q-1} \beta_j \Delta \ln(GOV)_{t-j} + \lambda_1 \ln(GDP)_{t-1}$$
$$+ \lambda_2 \ln(GOV)_{t-1} + \mu ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

وتتيح هذه الصياغة التمييز بين معاملات الأجل القصير الممثلة في الفروق الأولى للمتغيرات، ومعاملات الأجل الطويل الممثلة في المتغيرات المتأخرة عند المستوى، فضلاً عن معامل تصحيح الخطأ الذي يبين سرعة عودة النظام الاقتصادي إلى التوازن طويل الأجل بعد أي انحراف مؤقت.

الاعتبارات القياسية والإجراءات المنهجية:

تم اختيار طول الفجوات المثلى لكل متغير باستخدام معايير معلوماتية قياسية مثل معيار Akaike ومعيار Schwarzلضمان كفاءة النموذج وتقليل احتمالات الارتباط الذاتي. كما تم اعتماد اختبار الحدود (Bounds Test) للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وهو اختبار يلائم طبيعة البيانات المختلطة من حيث درجات التكامل. وإلى جانب ذلك، جرى إخضاع النموذج لمجموعة من الاختبارات التشخيصية للتحقق من صحة الافتراضات القياسية الأساسية، مثل اختبار Breusch–Godfrey للكشف عن الارتباط الذاتي، واختبار White واختبار ARCH لفحص التغاير غير المتجانس، بالإضافة إلى اختبار Jarque–Bera للتحقق من طبيعة توزيع البواقي، واختبار Ramsey RESET لضمان صحة المواصفات الوظيفية للنموذج.

استقرار المعاملات واختبارات البنية:

نظراً لأن الفترة المدروسة اتسمت بتحولات اقتصادية وسياسية عميقة مثل انفصال جنوب السودان عام 2011 وتقلبات حادة في معدلات التضخم وسعر الصرف، فقد كان من الضروري اختبار استقرار معاملات النموذج عبر الزمن. وفي هذا الإطار، تم استخدام اختباري CUSUM و CUSUM of Squares اللذين يعتمدان على البواقي التراكمية للنموذج لفحص الاستقرار البنيوي. ويسمح هذان الاختباران بالكشف عن أي تغيرات هيكلية قد تؤثر في العلاقة المقدرة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وهو ما يعزز مصداقية النتائج في حال ثبات المعاملات ضمن الحدود الإحصائية المقبولة.

النتائج التجريبية:

اختبار ADF لسكون السلسلة:

قبل بناء نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) أو أي نموذج قياسي آخر، يجب التأكد من خصائص السلاسل الزمنية، ولا سيما التحقق من وجود جذور وحدة في المتغيرات محل الدراسة. اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF) هو أحد أشهر اختبارات سكون السلاسل الزمنية، إذ يقيس ما إذا كانت السلسلة تحتوي على جذور وحدة أم أنها تعود إلى متوسط ثابت بعد الصدمات. تظهر نتائج اختبار ADF ما إذا كان المتغير ساكناً عند المستوى متكامل من الرتبة صفر I(0) أو بعد أخذ الفرق الأول متكامل من الرتبة الأولى I(1).

جدول (1): نتائج اختبار ADF للمتغيرات

المتغير	رتبة التكامل (D)	إحصائية الاختبار	القيمة الحرجة عند %1	القيمة الحرجة عند %5	القيمة الحرجة عند %10	احتمالية (Prob)
LOG(gdp)	1	–3.75834	–2.64720	–1.95291	–1.61001	0.0079
LOG(gov)	0	–4.12008	–2.64720	–1.95290	–1.61001	0.0040

المصدر: إعداد الباحث بواسطة برنامج **Eviews13**

يتضح من الجدول أنّ متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ((LOG(gdp) غير ساكن عند المستوى لكنه يصبح ساكناً بعد أخذ الفرق الأول (D = 1). قيمة إحصائية الاختبار (–3.758346) أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى 1% في المطلق، كما أن احتمال Prob = 0.0079 أقل من 0.01؛ وهذا يدل على رفض فرضية وجود جذر وحدة بعد أخذ الفرق الأول، ما يعني أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

أما متغير إجمالي الإنفاق العام ((LOG(gov) فقد اتضح أنه ساكن عند المستوى (D = 0)؛ حيث تبلغ إحصائية الاختبار –4.120083 وهي أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى 1%، كما أن الاحتمال المرتبط به (0.0040) أقل من 0.01. وهذا يشير إلى رفض فرضية وجود جذر وحدة عند المستوى، وبالتالي فإن السلسلة متكاملة من الدرجة صفر I(0).

من الناحية الاقتصادية، يعني سكون السلسلة عند المستوى أن الصدمات على هذه المتغيرات قصيرة الأجل ولا تؤدي إلى تغيرات دائمة في مستوى المتغير؛ بينما يشير تكامل السلسلة من الدرجة الأولى إلى أن المتغير يتبع مساراً غير ساكن لكنه يصبح ساكناً بعد حساب معدل التغير. تباين درجات التكامل بين LOG(gov) وLOG(gdp) يؤكد ملاءمة استخدام نموذج ARDL، إذ يسمح بدمج متغيرات من رتب تكامل مختلفة دون الحاجة لتحويل جميع المتغيرات إلى نفس الرتبة. الخطوة التالية هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات محل الدراسة عن طريق اختبار الحدود(Bounds test) و الموضح ادناه.

اختبار التكامل المشترك:

يهدف اختبار الحدود (Bounds Test) إلى التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في إطار نموذج ARDL؛ إذ يعتمد على مقارنة إحصائية F المحسوبة بالقيم الحرجة للحد الأدنى I(0) والحد الأعلى I(1) عند مستويات معنوية مختلفة. إذا تجاوزت إحصائية F الحد الأعلى فإننا نرفض فرضية عدم التكامل المشترك ونؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما إذا كانت أدنى من الحد الأدنى فلا يوجد تكامل مشترك، بينما تعد النتيجة غير حاسمة إذا وقعت بين الحدين.

جدول (2): اختبار حدود التكامل المشترك(Bounds Test)

الإحصائية / حجم العينة	F-statistic	٪10I(0)	٪10I(1)	٪5I(0)	٪5I(1)	٪1I(0)	٪1I(1)
قيمة الاختبارF	8.784						
عينة 30 ملاحظة		3.303	3.797	4.090	4.663	6.027	6.760
عينة 35 ملاحظة		3.223	3.757	3.957	4.530	5.763	6.480
حدود غير مقيدة		3.020	3.510	3.620	4.160	4.940	5.580

المصدر: إعداد الباحث بواسطة برنامج **Eviews13**

في الجدول (2) بلغت قيمة F-statistic المحسوبة 8.78، وهي أعلى من جميع الحدود العليا في الجدول؛ فعند حجم عينة قريب من حجم بيانات الدراسة (35) فإن أعلى قيمة للحد العلوي عند مستوى 1٪ تبلغ 6.48، وحتى مع عينة أصغر

(30) تصل إلى 6.76. ولأن 8.78 تتجاوز تلك الحدود العليا، يمكننا رفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية وقبول وجود تكامل مشترك بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في السودان. هذا يعني أن المتغيرين يتحركان معاً في الأجل الطويل، وأن أية انحرافات عن التوازن ستصحح نفسها بمرور الوقت، مما يدعم مواصلة تقدير معامل العلاقة طويلة الأجل ضمن نموذج ARDL.

نتائج نموذج ARDL: تفسير العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل:

يُعتبر نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) إطاراً قياسياً مناسباً لدراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في السودان نظراً لمرونته في التعامل مع متغيرات متكاملة من درجات مختلفة، وقدرته على التمييز بين التأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل. من خصائص هذا النموذج وجود مصطلح تصحيح الخطأ (ECT) الذي يقيس سرعة عودة النظام إلى التوازن طويل الأجل بعد حدوث صدمة، ما يتيح قياس قوة العلاقة البنيوية بين المتغيرات المدروسة. تفيد نتائج اختبار حدود التكامل المشترك بأن المتغيرات ترتبط بعلاقة توازنية طويلة الأجل؛ وعليه، يتم تفسير المعاملات قصيرة الأجل داخل نموذج تصحيح الخطأ، بينما تُفسَّر المعاملات طويلة الأجل من معادلة التكامل المشترك.

تفسير النتائج قصيرة الأجل (Panel A):

أظهرت تقديرات النموذج قصير الأجل أن معامل التغير اللحظي في الإنفاق العام ($\Delta LOG(GOV)$) يساوي −0.110232 ويُعد دالاً إحصائياً، ما يعني أن زيادة مؤقتة بنسبة 1٪ في الإنفاق العام تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بحوالي 0.11٪ في الفترة التالية ، كذلك بلغ معامل تصحيح الخطأ −0.190747، وهو سالب ومعنوي، ما يشير إلى أن حوالي 19٪ من الانحراف عن التوازن طويل الأجل يُصحَّح كل عام. يُظهر هذا أن الاقتصاد يستجيب بسرعة نسبية لتصحيح الصدمات ولكنه يُبين أيضاً أن زيادة الإنفاق في المدى القصير لها تأثير انكماشي ملحوظ على الناتج المحلي.

تفق هذه النتيجة مع أدبيات تنبّه إلى الأثر السلبي للإنفاق الحكومي غير المنتج في المدى القصير. فعلى سبيل المثال، , هذه النتيجة توصلت اليها دراسة حسن وسفيان (2022) أي وجود علاقة عكسية بين الانفاق العام و الناتج المحلي الاجمالي في السودان كذلك تشير تقارير مؤسسة هيريتيج إلى أن دراسات متعددة وجدَت أن زيادة الإنفاق الحكومي تتسبب في تباطؤ النمو وارتفاع البطالة، وأن نمو الإنفاق يؤدي إلى ما يسمى «أثر الثروة السلبي». كما أشارت هذه التقارير إلى أن الزيادة في الإنفاق أو الضرائب تؤدي إلى انخفاض مستمر في معدل نمو الوظائف، بينما كشفت الدراسات عن «تأثير نمو سلبي أكثر صرامة للإنفاق الحكومي الكبير». هذه الأدلة الدولية تدعم تفسيرنا بأن زيادة الإنفاق الحكومي قد تخلق آثار مزاحمة للاستثمار الخاص وترفع تكاليف الاقتراض، مما ينعكس سلباً على النمو في الأجل القصير.

من جانب آخر، تشير مراجعة صندوق النقد الدولي إلى أن بعض الدراسات، مثل تلك التي أجراها لانداو (1986)، ترى أن ارتفاع حصة الإنفاق العام يرتبط بانخفاض النمو، وأن الاستهلاك الحكومي لا يعزز النمو. هذه النتيجة تتوافق مع تحليلنا، لأن معظم الإنفاق الحكومي في السودان يميل إلى الإنفاق الجاري غير المنتج، الأمر الذي يفسر الأثر السلبي فى المدى القصير. كذلك، وجد البحث الذي يدرس تأثير مكونات الإنفاق في إثيوبيا أن الإنفاق الاستثماري له أثر سلبي كبير على النمو في الأجل

القصير، بينما الإنفاق على التعليم والصحة يحقق آثاراً إيجابية. هذه النتائج تشير إلى أن نوعية الإنفاق هي عامل حاسم: فالتركيز على بند جاري أو على قطاعات غير منتجة يمكن أن يُضعف النمو، بينما توجيه الإنفاق نحو رأس المال البشري قد يقلل الأثر السلبي.

على الصعيد المحلي، تدعم نتائجنا الجزئية فرضية فاغنر التي ظهرت في دراسة صالح (2012)؛ حيث أظهرت الدراسة أن نمو الناتج هو الذي يدفع إلى زيادة حجم الإنفاق العام في السودان، وليس العكس. كما دعت تقارير دولية إلى إعادة هيكلة الإنفاق السوداني نحو قطاعات إنتاجية لتحقيق نمو شامل. في المقابل، أوضحت دراسات حديثة أن الإنفاق الحكومي قد يكون إيجابياً إذا استُخدم لضمان الاستقرار الاقتصادي ومعالجة فجوات البنية التحتية. على سبيل المثال، تشير دراسة عن أثر العولمة والتنمية المالية في السودان إلى أن الإنفاق الحكومي يؤثر إيجاباً على النمو على المدى الطويل. هذا التباين يُبرز أن أثر الإنفاق في المدى القصير قد يكون مختلفاً عن أثره في المدى الطويل، وأن سياسات المالية العامة يجب أن تراعي التركيبة القطاعية للإنفاق وظروف الاقتصاد الكلي.

جدول (3): نتائج ARDL ديناميكيات المدى القصير مقابل ديناميكيات المدى الطويل

Panel	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Panel A – Short-Run	ECT	–0.190747	0.035898	–5.31356	0.0000
	ΔLOG(GOV)	–0.11023	0.03261	–3.3797	0.002
	R-squared	0.425190	—	—	—
	Adjusted R-squared	0.406029	—	—	—
	F-statistic	22.19113	—	—	—
	Prob(F-statistic)	0.000053	—	—	—
Panel B – Long-Run um	LOG(GOV(–1))	0.043606	0.02524	1.72727	0.094
	Constant (C)	22.81429	0.691262	33.00383	0.0000

المصدر: إعداد الباحث بواسطة برنامج **Eviews13**

تفسير النتائج طويلة الأجل (Panel B):

في الجزء الطويل الأجل من نموذج ARDL، بلغت مرونة الناتج الحقيقي بالنسبة للإنفاق العام نحو 0.0436، إذ تشير المعادلة إلى أن زيادة الإنفاق العام بنسبة 1٪ ترفع الناتج المحلي الحقيقي بنحو 0.0436٪ بمرور الزمن. ورغم أن هذا التأثير إيجابي، فإنه ضعيف وغير دال عند مستوى 5٪، مما يلمح إلى أن مساهمة الإنفاق العام في تعزيز النمو على المدى الطويل محدودة.

كما أن ثابت المعادلة (22.814) يعكس عوامل بنيوية أخرى مثل رأس المال الخاص وحجم القوى العاملة. ورغم ضآلة المعامل، يؤكد سلبية معامل تصحيح الخطأ أن هناك توازناً طويل الأجل بين المتغيرين وأن الانحرافات تُصحَّح تدريجياً.

تقارن هذه النتائج مع أدبيات عديدة تفيد بأن العلاقة بين الإنفاق والنمو طويلة الأجل ليست موحدة. يقدم صندوق النقد الدولي مراجعة واسعة تشير إلى أن بعض الدراسات، مثل رام (1986)، وجدت علاقة موجبة بين حجم الإنفاق والنمو، فيما أوضحت دراسات أخرى مثل كورميندي وميغيري (1985) ودايموند (1989) عدم وجود علاقة معنوية. كما تظهر الأدبيات أن الإنفاق على التعليم والبنية التحتية يرتبط إيجابياً بالنمو، بينما الإنفاق الاستهلاكي ليس له أثر يذكر. لذا فإن معاملنا الإيجابي الصغير قد يعكس خليطاً من إنفاق إنتاجي وآخر غير منتج.

دراسة العولمة والتنمية المالية المستشهد بها سابقاً وجدت أن الإنفاق الحكومي يؤثر إيجابياً على النمو في السودان عندما يكون جزءاً من استراتيجية أوسع تشمل الانفتاح الاقتصادي وتطوير القطاع المالي. كذلك، توضح الدراسة الإثيوبية أن الإنفاق على التعليم والصحة يؤثر إيجابياً على النمو فى الأجلين القصير والطويل، بينما الإنفاق على الزراعة والاستثمار قد يكون سلبياً أو ضعيفاً. هذه النتائج تؤكد أهمية هيكل الإنفاق، وهو ما يتفق مع تحليلات ديڤاراجان وسواروب وزو(1996) التي أشارت إلى أن إعادة تخصيص الإنفاق نحو قطاعات معينة أكثر فاعلية من زيادة حجمه الإجمالي.

أخيراً، تدعم النتائج المحلية المتباينة هذا المنظور؛ إذ توصلت دراسة دراسة مُحَمَّد عبدالله (2025) وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي والانفاق كذلك دراسة عبيد الله (2013) إلى وجود علاقة سببية من الإنفاق إلى الناتج في المدى القصير مع وجود تكامل مشترك، بينما وجدت دراسة إبراهيم وبشير (2019) أن أثر الإنفاق غير دال للفترة 1977–2016. وبذلك، فإن معاملنا الإيجابي المتواضع يناسب الاتجاه العام للأدبيات، ولكنه يبرز في الوقت ذاته الحاجة إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام وتوجيهه نحو قطاعات منتجة للحصول على أثر أكثر وضوحاً في المدى الطويل.

تُظهر نتائج نموذج ARDL أن الإنفاق العام في السودان يمارس أثراً سلبياً معنياً على النمو في الأجل القصير، لكنه يحقق أثراً إيجابياً ضعيفاً في الأجل الطويل. يتفق الأثر السلبي مع الأدبيات التي تحذّر من مزاحمة الاستثمار الخاص وارتفاع أسعار الفائدة عند زيادة الإنفاق، خاصة إذا كان الإنفاق موجهاً للبنود الاستهلاكية. كما يعكس وجود معامل تصحيح خطأ سالب وسريع عودة النظام إلى التوازن بنسبة 19٪ كل عام، مما يعني أن الصدمات المالية في السودان تعد قصيرة الأثر إذا كان الإنفاق غير منتج. أما الأثر الطويل الأجل، فيتفق مع دراسات تؤكد أن الإنفاق على التعليم والبنية التحتية يمكن أن يعزز النمو في البلدان النامية؛ ومع ذلك، فإن ضعف دلالة المعامل يظهر أن مدى فعالية الإنفاق السوداني لا يزال محدوداً مقارنة بدول أخرى. لكل هذه الأسباب، توصي الدراسة بأن تركز السياسات المالية على تحسين كفاءة تخصيص الإنفاق العام، وتعزيز الإنفاق الاستثماري والإنفاق على رأس المال البشرى، بالتوازي مع إصلاحات مؤسسية وهيكلية لخلق بيئة مواتية لنمو مستدام.

اختبارات التشخيص: التحقق من صلاحية النموذج القياسي

تمثل اختبارات التشخيص عنصرًا جوهريًا في أي تحليل قياسي تطبيقي، إذ تهدف إلى التأكد من أن النموذج المقدّر يفي بالافتراضات الأساسية للاقتصاد القياسي ، وبالتالي فإن نتائجه يمكن الوثوق بها لأغراض التفسير والسياسات العامة. تشمل هذه الاختبارات الكشف عن مشكلات الارتباط الذاتي، التغاير غير المتجانس(Heteroskedasticity) ، وتوزيع البواقي.

الجدول (4): اختبارات التشخيص لنموذجARDL

الاختبار	القيمة الاحتمالية(p–value)	النتيجة التفسيرية
(Breusch-Godfrey)LM	0.6717	لا يوجد ارتباط ذاتي
(White)	0.8739	التباين متجانس
(Ramsey RESET)	0.3301	وصف النموذج سليم

المصدر: إعداد الباحث بواسطة برنامج Eviews13

تشير نتائج اختبار Breusch-Godfrey إلى أن الأخطاء لا تعاني من ارتباط ذاتي، ما يعني أن النموذج لا يُهمل معلومات زمنية ذات دلالة إحصائية، وهو أمر بالغ الأهمية عند تحليل البيانات الزمنية. ويؤكد ذلك على كفاءة اختيار عدد الفجوات الزمنية ضمن النموذج عبر معايير Akaike وSchwarz، ويمنع التحيز في تقديرات الانحدار بسبب الاعتماد الداخلي .أما نتائج اختبارWhite فتشير إلى غياب مشكلة التغاير غير المتجانس، ما يعزز موثوقية الخطأ المعياري ومعاملات الانحدار. وهذه نتيجة ضرورية لضمان صحة اختبارات الفرضيات، وخصوصًا الثقة في قيم إحصائيات t المستخدمة لتحديد دلالة المعاملات .وبخصوص اختبارJarque-Bera ، فإن القيم الإحصائية والمستوى الاحتمالي المرتفع ($p > 0.05$) يدل على أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يتفق مع فرضيات النموذج ، ويضمن أن الاستنتاجات المستخلصة حول العلاقة بين عرض النقود والتضخم لا تعتمد على توزيعات غير قياسية.

إن تحقق هذه الشروط الثلاثة يعزز الثقة بأن النموذج المقدّر يعكس السلوك الحقيقي للعلاقة بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي دون تشوهات ناتجة عن مشكلات قياسية. كما أن غياب الارتباط الذاتي يشير إلى أن التعديلات في الانفاق العام و النمو الاقتصادي تترتب بطريقة مستقلة زمنيًا، دون أن تكون النتائج خاضعة لتحركات دورية أو نمطية في الأخطاء، ما يضمن استقرار النموذج عبر الزمن.

اختبار الاستقرار البنيوي (CUSUM) و(CUSUM of Squares):

كجزء من عملية التحقق من ملاءمة النموذج، تم تطبيق اختبار الاستقرار البنيوي باستخدام مخططي CUSUM وCUSUM of Squares، واللذين يعتمدان على بواقي النموذج التراكميّة لتحديد ما إذا كانت معاملات الانحدار مستقرة عبر الزمن. ويُعد هذا الاختبار ضروريًا خاصة عند العمل على بيانات تغطي فترات طويلة زمنياً وقد تتضمن تغيرات سياسية واقتصادية حادة كما في الحالة السودانية

الجدول (6): نتائج اختباري CUSUM وCUSUM of Squares

القرار	النتيجة الرسومية	الاختبار
المعاملات مستقرة	داخل حدود الثقة 5%	CUSUM
التغاير مستقر	داخل حدود الثقة 5%	CUSUM of Squares

المصدر: إعداد الباحث بواسطة برنامج Eviews13، باستخدام مخططات الاستقرار البنيوي.

أظهرت المخططات الناتجة أن كلا الاختبارين CUSUM و CUSUM of Squares ظلا ضمن حدود الثقة عند مستوى 5% طوال فترة الدراسة، مما يشير بوضوح إلى استقرار معاملات النموذج عبر الزمن، وعدم وجود انكسارات بنيوية رئيسية تؤثر في العلاقة المقدّرة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي. تعكس نتائج هذا الاختبار أن العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في السودان كانت مستقرة من حيث الشكل الهيكلي رغم التغيرات السياسية والاقتصادية العميقة التي شهدتها البلاد، ومنها انفصال جنوب السودان، انهيار قيمة الجنيه، وسحب الدعم الحكومي على مراحل.

شكل(1): يوضح اختبار Cusum Of Squares لاستقرارية النموذج المقدر

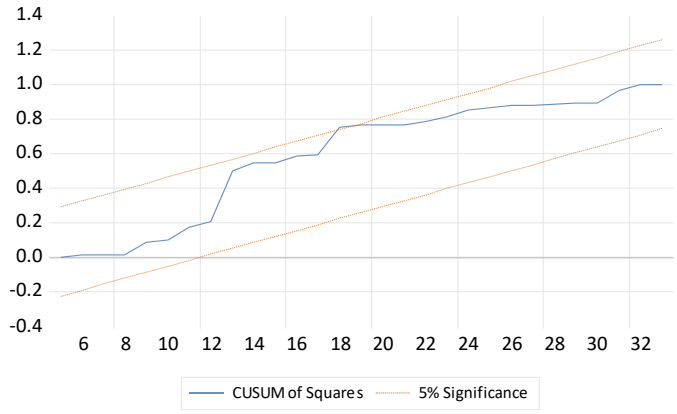

المصدر: إعداد الباحث بواسطة برنامج Eviews

شكل(2): يوضح اختبار Cusum لاستقرارية النموذج المقدر

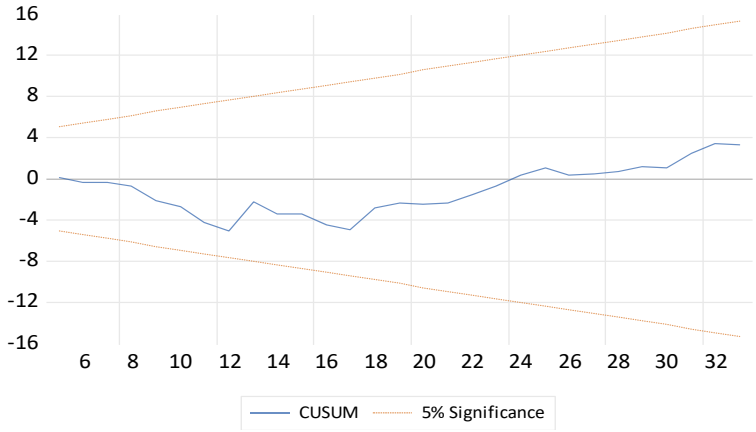

المصدر: إعداد الباحث بواسطة برنامج Eviews

مناقشة النتائج :

في التحليل الاقتصادي الكلي، تُعد العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من الموضوعات المحورية. تسعى هذه الدراسة إلى تفسير نتائج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) الذي تم تطبيقه على بيانات السودان خلال الفترة 1990–2022. يتيح هذا النموذج فصل التأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل، كما يسمح بقياس سرعة تصحيح الاختلالات من خلال مصطلح تصحيح الخطأ. ويساعد هذا الفصل على فهم كيف يمكن لتغيرات الإنفاق الحكومي أن تؤثر في الأداء الاقتصادي في سياق اقتصاد ناشئ يعاني من تحولات هيكلية وصدمات خارجية. إن تحليل النتائج القصيرة والطويلة الأجل يوفر أساساً لتقييم فعالية السياسة المالية وتوجيه الموارد نحو الاستخدام الأمثل.

تظهر نتائج الجزء القصير من نموذج التصحيح أنه عندما يرتفع الإنفاق العام بصورة مؤقتة بنسبة واحد في المائة ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 0.11 في المائة في الفترة التالية، كما أن مصطلح تصحيح الخطأ كان سالباً ويقارب 0.19 مما يدل على أن 19 في المائة من الانحراف عن التوازن طويل الأجل يجري تصحيحه خلال فترة واحدة. يمثل هذا التأثير السلبي قصير الأجل دليلاً على أن الإنفاق الحكومي في السودان يتسم بطابع جاري واستهلاكي أكثر مما هو استثماري، وبالتالي فإنه يخلق ضغوطاً تضخمية ومزاحمة للاستثمار الخاص بدلاً من تحفيز الإنتاج. تفسر نظرية تأثير المزاحمة بأن اقتراض الحكومة لتمويل النفقات يرفع تكلفة التمويل ويقلص فرص الائتمان أمام القطاع الخاص، وهو ما ينعكس على تراجع الاستثمار والنمو. علاوة على ذلك، فإن جزءاً كبيراً من الإنفاق يتوجه إلى الأجور والإعانات والدعم السلعي، ما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الحكومي على حساب تراكم رأس المال الإنتاجي.

تشير الأدبيات الدولية إلى أن الإنفاق العام الاستهلاكي لا يسهم في تحفيز النمو على المدى القصير. فقد بينت مراجعة صندوق النقد الدولي أن العديد من الدراسات لم تجد علاقة معنوية بين حجم الحكومة والنمو، بينما وجدت أخرى أن زيادة الإنفاق أو الضرائب تؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة سكولي (1989) أن تضخم حجم الحكومة يرتبط بانخفاض الكفاءة الإنتاجية وتآكل الموارد الخاصة، فيما كشف لانداو (1986) عن علاقة سلبية بين حصة الإنفاق العام والنمو في بلدان نامية. كما أشار تقرير صادر عن مؤسسة هيريتيج إلى أن زيادة نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج بمقدار عشر نقاط مئوية يؤدي إلى انخفاض معدل النمو السنوي بما يقارب 0.7 – 0.8 نقطة مئوية. هذه النتائج المتقاربة تدعم ما توصلت إليه الدراسة الحالية من أن الإنفاق العام في السودان يولد آثاراً انكماشية على المدى القصير بسبب هيكله غير المنتج وطرائق تمويله.

وبالنظر إلى الأدبيات المحلية، نجد أن دراسة صالح (2012) التي اختبرت قانون فاغنر في السودان توصلت إلى أن النمو الاقتصادي هو الذي يدفع الإنفاق الحكومي إلى الارتفاع وليس العكس، وهو ما ينسجم مع المعطيات الحالية حول الأثر السلبي للإنفاق على النمو في الأجل القصير. كذلك تشير دراسة إبريد الله (2013) إلى وجود علاقة سببية من الإنفاق إلى الناتج لكنها تبرز تحولات قصيرة الأجل فقط، بينما لم تجد دراسة إبراهيم وبشير (2019) دليلاً قوياً يدعم التأثير الكينزي في الفترة

2016–1977، الأمر الذي يعكس حساسية النتائج لطبيعة البيانات وتركيب الإنفاق. وفي دراسة لإثيوبيا، خلص إيمرو (2023) إلى أن الإنفاق على الزراعة والاستثمار يؤثر سلباً على النمو في المدى القصير، فيما يظل أثر الإنفاق على التعليم والصحة إيجابياً، مما يؤكد أن تركيبة الإنفاق هي العامل الحاسم. أما دراسة ديفاراجان وسواروب وزو (1996) فأظهرت أن إعادة تخصيص الإنفاق نحو بنود أكثر إنتاجية قد يكون أكثر فاعلية من زيادة حجم الإنفاق الكلي.

من جانب آخر، فإن مصطلح تصحيح الخطأ يعكس سرعة عودة النظام الاقتصادي إلى التوازن بعد تعرضه لصدمة. وتشير قيمة هذا المعامل في نموذجنا إلى أن الاقتصاد السوداني يملك قدرة نسبية على امتصاص الصدمات قصيرة الأجل لكنه يحتاج إلى إصلاحات هيكلية لتقليل الاعتماد على الإنفاق الجاري وتعزيز مرونة الهيكل الإنتاجي. فكلما كان معامل تصحيح الخطأ أكبر سالباً كلما كان الطريق نحو استعادة التوازن أطول. ويرتبط تحسن سرعة التصحيح بقدرة الحكومة على توجيه الإنفاق نحو البنية التحتية ورأس المال البشري، مما يزيد من الإنتاجية ويتيح المجال أمام القطاع الخاص للتوسع.

أما على المدى الطويل، فتظهر النتائج وجود علاقة توازنية ضعيفة حيث يبلغ معامل الإنفاق العام في معادلة التكامل المشترك نحو 0.0436، وهو ما يعني أن زيادة الإنفاق بنسبة واحد في المائة تؤدي إلى رفع الناتج الحقيقي بنحو 0.0436 في المائة على المدى البعيد. رغم أن هذه المرونة إيجابية، إلا أن عدم دلالتها الإحصائية القوية يشير إلى أن تأثير الإنفاق على النمو طويل الأجل محدود. يعود ذلك إلى أن جزءاً كبيراً من الإنفاق الحكومي في السودان ينفق على بنود غير منتجة، كما أن سوء الإدارة والفساد يقللان من كفاءة الاستثمارات العامة. إضافة إلى ذلك، تسبب الصدمات الهيكلية مثل انفصال جنوب السودان والتقلبات في أسعار السلع العالمية في تحييد أثر الإنفاق على النمو.

تتفق هذه النتيجة مع دراسات متعددة تؤكد أن أثر الإنفاق طويل الأجل يعتمد بالدرجة الأولى على نوعيته. فقد وجد بارّو (1990) أن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي له تأثير سلبي في نماذج النمو الداخلي، بينما يمكن للإنفاق الاستثماري أن يحفز النمو إذا تم توجيهه نحو رأس المال العام. بدوره، أوضح رام (1986) أن العلاقة بين حجم الحكومة والنمو تعتمد على كفاءة المؤسسات وعلى قدرة النظام المالي على تعبئة الموارد. كما خلص ديفاراجان وآخرون إلى أن زيادة الإنفاق الرأسمالي قد لا تعود بالنفع إذا تم تنفيذ المشاريع بطرق غير فعالة أو بتكاليف مبالغ فيها. وفي المقابل، توصلت دراسة إيمرو (2023) إلى أن الإنفاق على التعليم والصحة في إثيوبيا يساهم إيجابياً في النمو على المدى الطويل، وهو ما ينسجم مع الأدلة التي تؤكد دور رأس المال البشري في دفع التنمية. وتشير دراسة ساليه (2012) إلى أن الارتباط بين النمو والإنفاق في السودان محدود، وهو ما يعزز فكرة أن إصلاح المؤسسات والحوكمة المالية أهم من مجرد زيادة الاعتمادات.

إضافة إلى ذلك، تظهر الأدبيات المقارنة أن هناك بلداناً نجحت في تحقيق آثار إيجابية للإنفاق الحكومي على النمو الطويل عندما ترافقت السياسات المالية مع إصلاحات سوق العمل وتعزيز الشفافية وتقوية نظام التحصيل الضريبي. فعلى سبيل المثال، بينت أبحاث الصندوق الدولي أن الدول التي ركزت على الإنفاق الإنمائي من خلال تطوير البنية التحتية والنقل والاتصالات شهدت تحسناً في الأداء الاقتصادي، بينما ظلت البلدان التي توسع فيها الإنفاق الجاري تعاني من عجوزات مالية وتباطؤ في

النمو. ويشير تقرير مؤسسة هيريتيج إلى أن الدول التي تقلصت فيها الحكومات وشجعت الشراكات مع القطاع الخاص حققت مستويات نمو أعلى مقارنة بالدول ذات الحكومات الضخمة. وبالتالي، فإن النتائج الضئيلة التي توصلنا إليها بالنسبة للسودان يمكن قراءتها في ضوء عدم وجود إصلاحات هيكلية واسعة النطاق حتى الآن، بما يحد من قدرة الإنفاق العام على التغلغل الإيجابي في مسار النمو.

التوصيات:

– تُوصي الدراسة بإعادة هيكلة الإنفاق العام السوداني بحيث يتجه نحو القطاعات الإنتاجية والإنمائية. ينبغي زيادة مخصصات التعليم والصحة والبنية التحتية بما يسهم في تطوير رأس المال البشري وتحسين كفاءة الإنتاج. في الوقت نفسه، يتعين تقليص الإنفاق الجاري غير المنتج وخاصة الإعانات الاستهلاكية والأجور البيروقراطية، والعمل على ضبط رواتب القطاع العام بطريقة تحقق عدالة اجتماعية دون إفراط في الموارد. كما ينبغي اعتماد آليات تقييم دوري لمشروعات الاستثمار العام لتقليل ظاهرة الهدر والفساد، وتعزيز الشفافية من خلال تقارير مالية منتظمة يسهل الوصول إليها.

– توصي الدراسة كذلك بتبني سياسات مالية كفيلة بتحقيق الاستدامة، بما في ذلك تحسين إدارة العجز وخفض الاعتماد على التمويل بالعجز الذي يؤدي إلى الضغط على القطاع المصرفي ورفع أسعار الفائدة. يمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع القاعدة الضريبية بطريقة عادلة وزيادة تحصيل الإيرادات غير النفطية، إضافة إلى ترشيد السياسات الداعمة للنمو مثل تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. ويجب تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المشروعات الكبرى، وتطوير سوق رأس المال لجذب المدخرات الوطنية والأجنبية. كما يستحسن تعميق الإصلاحات المؤسسية المتعلقة بحوكمة المالية العامة لضمان توجيه الإنفاق إلى أولويات التنمية.

– كما تقترح الدراسة ضرورة تعزيز التنسيق بين السياسات المالية والسياسات النقدية لضبط معدلات التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار، إذ إن توسع الإنفاق الحكومي دون تنسيق قد يدفع البنك المركزي إلى تمويل العجز ما يؤدي إلى ارتفاع التضخم وإضعاف الأثر الإيجابي المتوقع من الإنفاق. لذا يجب وضع إطار سياسات كلية متكامل يوازن بين الاستقرار النقدي والتحفيز المالي. بالإضافة إلى ذلك، يتعين تطوير أنظمة البيانات والإحصاءات المالية والاقتصادية لتحسين اتخاذ القرار وتعزيز قدرة الباحثين على تقدير الآثار الدقيقة للسياسات المالية.

– وأخيراً، توصي الدراسة بإجراء المزيد من الأبحاث التكميلية التي تستخدم بيانات محدثة وتحلل مكونات الإنفاق تفصيلاً، بما في ذلك الإنفاق الدفاعي والاجتماعي والاستثماري، للوصول إلى فهم أدق لتأثير كل نوع على النمو الاقتصادي. كما ينبغي دراسة العلاقات غير الخطية بين الإنفاق والنمو، واستكشاف استخدام نماذج قياسية متقدمة مثل نماذج الانحدار غير الخطي أو نماذج العتبة، للتحقق مما إذا كان هناك مستويات معينة من الإنفاق تتحول بعدها العلاقة من سلبية إلى إيجابية. إن تطوير مثل هذه الدراسات سيساعد صانعي السياسات في السودان على تبني استراتيجية مالية متوازنة تعزز النمو المستدام وتساهم في تحسين رفاه السكان.

لائحة المراجع

حسن على عثمان ، سفيان أبو البشر ادم (2022) استخدام نموزج الانحدار الزاتي للفجوات الموزعة لقياس محددات النمو الاقتصادي في السودان للفترة 1991-2020 دراسة قياسية احصائية. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، 6(19), 28-55.

مُحَمَّد عبدالله مُحَمَّد احمد،اثر عرض النقود والانفاق الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة 2000-2022م، Millennium journal of humanities and social sciences،6(1)، 1-13

Aschauer, D. A. (1989). Is public expenditure productive? Journal of Monetary Economics, 23(2), 177–200.

Barro, R. J. (1990). Government spending in a simple model of endogenous growth. Journal of Political Economy, 98(5), S103–S125.

Barro, R. J. (1991). Economic growth in a cross section of countries. Quarterly Journal of Economics, 106(2), 407–443.

Barro, R. J. (1990). Government spending in a simple model of endogenous growth. Journal of Political Economy, 98(5), S103–S125. https://doi.org/10.1086/261726 scirp.org

Chu, K.-Y., Davoodi, H., & Gupta, S. (1995). Unproductive public expenditures: A pragmatic approach to policy analysis (IMF Pamphlet Series No. 48). International Monetary Fundimf.orgimf.org.

Devarajan, S., Swaroop, V., & Zou, H. (1996). The composition of public expenditure and economic growth. Journal of Monetary Economics, 37(2–3), 313–344.

Devarajan, S., Swaroop, V., & Zou, H. (1996). The composition of public expenditure and economic growth. Journal of Monetary Economics, 37(2–3), 313–344. https://doi.org/10.1016/S0304-3932(96)90039-2 researchgate.net.

Easterly, W., & Rebelo, S. (1993). Fiscal policy and economic growth: An empirical investigation. Journal of Monetary Economics, 32(3), 417–458.

Ebaidalla, E. M. (2013). Causality between government expenditure and national income: Evidence from Sudan. Journal of Economic Cooperation and Development, 34(4), 61–76.

Elfaki, K. E., & Ahmed, E. M. (2024). Globalization and financial development contributions toward economic growth in Sudan. Research in Globalization, 9, 100246. https://doi.org/10.1016/j.resglo.2024.100246 doaj.org.

Emeru, G. M. (2023). Effect of public expenditure on economic growth in the case of Ethiopia. The Scientific World Journal, 2023, 9305196. https://doi.org/10.1155/2023/9305196 pmc.ncbi.nlm.nih.gov.

Ibrahim, A. A. A., & Bashir, M. S. (2019). Causality between government expenditure and economic growth in Sudan: Testing Wagner's Law and Keynesian hypothesis. Journal of Economic Cooperation and Development, 40(4), 23–54.

Kormendi, R. C., & Meguire, P. G. (1985). Macroeconomic determinants of growth: Cross-country evidence. Journal of Monetary Economics, 16(2), 141–163.

Landau, D. (1986). Government and economic growth in the less developed countries: An empirical study for 1960–1980. Economic Development and Cultural Change, 35(1), 35–75. https://doi.org/10.1086/451572 scirp.org.

Mitchell, D. (2005). The impact of government spending on economic growth. The Heritage Foundationheritage.orgheritage.org.

Ram, R. (1986). Government size and economic growth: A new framework and some evidence from cross-section and time-series data. American Economic Review, 76(1), 191–203.

Salih, M. A. R. (2012). The relationship between economic growth and government expenditure: Evidence from Sudan. International Business Research, 5(8), 40–46.

Scully, G. W. (1989). The size of the state, economic growth and the efficient utilization of national resources. Public Choice, 63(2), 149–164. https://doi.org/10.1007/BF00153397 ,

بيانات الدراسة

gov	gdp	السنة
152500000	8301792321	1990
299900000	8925332500	1991
684500000	9512428500	1992
1463550000	9947027500	1993
3648950000	10047117400	1994
7732750000	10649652300	1995
12151560000	11280018400	1996
18410390000	13345689500	1997
22976810000	13920689100	1998
27692320000	14352800600	1999
32699419600	15263610300	2000
36819413000	16255800000	2001
42803802700	17232200000	2002
49864582800	18315900000	2003
59578630500	19257500000	2004
73802357100	20344300000	2005
87171199900	21673070000	2006
96978611500	22916080000	2007
1.12802E+11	23797603100	2008
1.31472E+11	23138955800	2009

1.52023E+11	24031712700	2010
1.87493E+11	23259445900	2011
2.40935E+11	19304249600	2012
3.28755E+11	19681675600	2013
4.72798E+11	20599113200	2014
5.34092E+11	20992592700	2015
6.39125E+11	21720540700	2016
8.64467E+11	21874595000	2017
1.4044E+12	21288152300	2018
2.13059E+12	20824442900	2019
4.05399E+12	20068557100	2020
1.33374E+13	19693572000	2021
2.86277E+13	19504943700	2022